

الحجاب في الاسلام

للأستاذ عبد المتعال الصعیدی

من علماء الأزهر

— ٣ —

وقد عرف الاسلام أن إطلاقه الأمر للنساء في ذلك قد يؤدي بهن إلى إساءة استعمال حقهن فيه ، فيضيق الرجال بإساءة استعمالهن له ، ويعملون على التضيق عليهن وسلبهن إياه ، كما حدث ذلك بين المسلمين فآل بهم إلى هذا الحجاب المقوت الذي يحسب زوراً على الاسلام ، وكما يحدث الآن في بعض البلاد الأوربية التي سئمت إسراف النساء في السفور ، فأخذت تحد من حريتهن فيه ، وتضيق عليهن بعض التضيق

فلما عرف الاسلام هذا شرع للنساء في الخروج من البيت والاختلاط بالرجال سنناً تصونها عن تلك الإساءة ، ولا تجعل للرجال عليهن سبيلاً في سلبهن ما أعطاء لهن من ذلك الحق . وليست تلك السنن من الحجاب في شيء ، وإنما هي تنظيم لهذا الحق بين الرجل والمرأة

ضآلتها إن هي حلت بهذا المحرم العتيد ، ثم اقضوا قضاءكم والله معكم إنه نعم الهادي ونعم النصير »

تلك وإيم الحق بلاغة ليس بمدى بلاغة . معنى حكيم في لفظ سليم ، وفصيح عبارة في أوجز إشارة

وتعال إن أردت تسريح الطرف في خير ما تقع عليه العين من أدب في قضية أدب إلى مرافعة عمر عارف في دعوى القذف التي سبقت الإشارة إليها . اسمع ما عهد به هذا الأديب المتشح برداء النيابة لمرافعته القيمة :

« تعرض اليوم أمام القضاء قضية جنى فيها رجلان ينتسبان إلى الأدب على طهر الأدب عامة في شخص مصرى له مكانه من العلم . ولو لم يكن إلا أنه محام نذر نفسه لنصرة الحق أمام شرف القضاء لكان ذلك من المنزلة في الثقافة العلمية والفضل الشكور حسيبه »

(نجم)

زكى عسبي

الحامى أمام محكمة النفس والابرام

ومن تلك السنن ألا تخرج من بيتها إلا باذن زوجها ، لأن له حقاً عليها في منزلها ، فلا يصح لها أن تخرج منه إلا إذا سمحت بذلك نفسه ، وليس له أن يمنعهما من الخروج لحاجتهما بعد قيامها بحاجاته

ومن تلك السنن ألا تسافر مسيرة يوم وليلة إلا ومعها محرم لها . وقد ورد في ذلك عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا ومعها محرم لها . وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم . فقام رجل فقال يا رسول الله : إن امرأتى خرجت حاجّة ، وإنى كتبت في غزوة كذا وكذا ، قال : فانطلق فحج مع امرأتك

ومن تلك السنن تحريم الخلوة ، لأن في اختلاء المرأة بالأجنبي مفسد كثيرة ، وهى وسيلة من وسائل إغوائها ، ودفعها في طرق لا ترضى الدين ولا الشرف . ولم يحرم الاسلام على المرأة الاختلاط بالأجانب مع وجود زوج أو محرم لها ، ليكون هذا الاختلاط بريئاً بعيداً عن الريبة ، وينحصر في الأغراض الصحيحة التي تقصد منه ، كاستفادة علم أو أدب ، أو أنس بمحدث ونحوه

ومن تلك السنن ألا يتبرجن عند خروجهن من بيوتهن ، ولا ينظرن إلى الرجال نظرات غير بريئة ، ولا يظهرن من أجسامهن ما لا حاجة إلى إظهاره ، وما إلى هذا مما جاء في قوله تعالى من سورة النور : (وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أبناء بعولتهن أو إخوانهن أو بني إخوانهن أو بنى أخواتهن أو نساءهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولى الأربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن بأرجلهن ليهلن ما يخفين من زينتهن وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون) . وكما أمر النساء بالغض من أبصارهن في هذه الآية أمر الرجال بالغض من أبصارهم في الآية التي قبلها : (قل للمؤمنين يغضضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خبير بما يصنعون)

من جلايبهن ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين وكان الله غفوراً رحيمًا ، قيل في تفسير ذلك إنه كان رجال من النفاق يتمرضون في الطرق للنساء ويتموهن ، فإذا لامهم الناس قالوا كنا نجسهن إماء ، فزلت هذه الآية باتخاذ الجلباب للحرائر ليعرفن من الاماء فلا يؤذين . وقد مر عمر بن الخطاب بمجارية ذات نقاب فضر بها وقال لها : أنتسهن بالحرائر بالسكاع !

وإني أرى أن مثل هذا لا يصح أن يكون حجة على وجوب هذا النقاب ، وأرى أن قوله تعالى (ذلك أدنى أن يعرفن) ليس معناه أن يعرف أنهن حرائر ، لأن دفع هذا الأدنى عن النساء واجب في الاسلام بلا فرق بين الحرائر والاماء ، وإنما معنى هذا عندى أنهن يعرفن بأنهن عفيفات فلا يطمع فيهن الرجال أما أن ذلك لا دلالة فيه على وجوب هذا النقاب فلأن هذه الصيغة (يا أيها النبي قل) لا تدل على الوجوب ، لأن الأمر بالأمر بشيء لا يفيد وجوب هذا الشيء ، كما هو مذهب جمهور علماء الأصول ، ولأن قوله (ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين) يدل على أن هذا لا يقطع ذلك الأدنى ، وإنما هو أقرب إلى دفعه ، ومثل هذا لا يكون واجباً ، بل يكون مندوباً . على أنه قد اختلف في إدناء هذا الجلباب ، فقال ابن عباس : أمر نساء المؤمنين بذلك أن ينفين رؤوسهن ووجوههن بالجلابيب إلا عيناً واحدة يصرن بها الطريق . وقال الحسن : يكفي أن تغطي المرأة نصف وجهها . وقال قتادة يكفي أن تغطي معظمه

وإذا كانوا قد صاروا إلى هذا الخلاف فإنا يمكننا أن نحمل إدناء الجلباب على ستر مالا يبدو عند الزينة ، لأن هذا قد استثنى استثناء صريحاً في آية سورة النور السابقة ، وهذا هو الواجب في الجمع بين الآيتين . وقد قيل إن الجلابيب الثياب ، لأن الجلباب يطلق لفة على الثوب والملحفة والخمار ، وهو في الآية محتمل للثلاثة ، فيكون معنى إدناء الجلباب أن يظن أطرافه حتى لا يظهر منه شيء غير الوجه والكفين

وهذا هو حكم الاسلام في الحجاب والنقاب ، وخلاصته أن يرى ترك أمرها لحكم العرف والعادة ، وما يرضاه كل من الرجل والمرأة على وجه يصونها من الفساد ، ويحفظ ماله عليها من حقوق (تم البحث)

قال الفخر الرازي في تفسير ذلك : جميع بدن الحرة عورة ، ولا يجوز للرجل أن ينظر إلى شيء منه إلا الوجه والكفين ، لأنها تحتاج إلى كشفهما لأجل البيع والشراء والأخذ والمطاء . ولهذا لما نهى النساء أن يدين زينتهن استثنى من ذلك ما ظهر منها . وقد قال القفال : إنه الوجه والكفان . وألحق بعض الفقهاء بهما الذراعين والقدمين . ثم إن نظر الرجل إما أن يكون لغرض ككنكاح أو معاملة ، وهو جائز بلا خلاف ، وإما أن يكون خالياً من الغرض ، فإن كان بشهوة كان حراماً ، وإن لم يكن بشهوة كان جائزاً في مذهب بعض الفقهاء . وقيل إنه لا يجوز ، ولكن هذا لا يلزمه إلا وجوب غض البصر ، ولا يلزمه وجوب ستر المرأة وجهها بنقاب ونحوه ، بدليل أن النظر إلى الأُسر بدشهوة حرام ، ولم يقل أحد أنه يلزمه أن يستر وجهه ، لأن هذا حرام عليه كما فيه من التشبه بالنساء . وأظهر من هذا في ذلك أن النظر بدشهوة إلى حيوان جميل أو صورة جميلة حرام أيضاً ، ولا يمتثل أن يكفنا بهذا النقاب ، وإنما يحرم النظر بدشهوة لما يصحبه من إرادة الفسق . فإذا كان مجرد استحسان خالياً من هذه الإرادة الذميمة فإني أرى أنه ليس فيه شيء من الحرمة ، بشرط ألا يصحبه ما يفعله رجالنا من التعريض القبيح إذا مر بهن النساء ، وتلك عادة ذميمة يجب على رجالنا أن يقلعوا عنها ، وأن يمنوا بحياة بدل هذا الهرل والزاح

فالرأة السلة في حل من هذا النقاب الذي يظن أنه فرض عليها في دينها ، إذا شاءت سترت به وجهها ، وإذا شاءت تركت وجهها بلا نقاب ؛ ولا يطلب منها دينها إلا أن تترك التبرج والتهتك والترين بما يزيد على الحاجة ، أو يدعو إلى الفتنة . ولا دلالة في قوله تعالى : (وليضربن بخمرهن على جيوبهن) على وجوب هذا النقاب ، لأن سبب نزول هذا أن نساء الجاهلية كن يشددن خمرهن من خلفهن ، وكانت جيوبهن من قدام ، فكانت منحورهن تنكشف ، وكذلك قلائدهن ، فأمرن بضرهن على الجيوب لتغطي القلائد والنحور . ولا يمتثل أن يراد من هذا تغطية الوجه أيضاً بعد استثنائه في قوله : (إلا ما ظهر منها)

ومما يحتاج به لهذا النقاب قوله تعالى في سورة الأحزاب : (يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن